الأمم المتحدة

S/2012/206



Distr.: General
10 April 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة من كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها عاجلا.

(توقيع) **بان** كي - مون



100412 100412 12-28815 (A)

المرفق

أود أن أطلع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن المهمة التي أقوم بها كمبعوث خاص مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معني بالأزمة السورية. وأقوم بذلك في سياق الجدول الزمني ليومي ١٠ و ١٢ نيسان/أبريل. لقد دخلنا لحظة حاسمة في تنفيذ خطة النقاط الست، وإنني أشعر بالقلق البالغ من سيرورة الأحداث.

وكما أبلغت بذلك مجلس الأمن في ٢ نيسان/أبريل، فقد أخطرتني الحكومة السورية في اليوم السابق له بتنفيذ خطة لسحب وحداتها العسكرية من الأحياء السكنية والمناطق المحيطة بها، يبدأ سريانها اعتبارا من ١ حتى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، مع عدم القيام بأي عمليات انتشار جديدة في المراكز السكنية. وقمت لاحقا بإبلاغ الجهات كافة بأنه بمجرد أن تفي الحكومة بالتزاماتها بموجب البند ٢ من الخطة بحلول يوم الثلاثاء ١٠ نيسان/أبريل، يتعين على الأطراف جميعا أن توقف فورا جميع أعمال العنف، بحيث يتحقق الوقف التام لتلك الأعمال بحلول الساعة ٠٦/٠٠ بتوقيت دمشق يوم الخميس ١٢ نيسان/أبريل. وقد كان موضع تقديري أن أيّد المجلس هذا الجدول الزمني في بيانه الرئاسي الصادر يوم ٥ نيسان/أبريل، بعد تأييده خطة النقاط الست في بيانه الرئاسي الصادر يوم ٢١ آذار/مارس.

وفي هذا الصدد، كان ينبغي للحكومة أن تتخذ الأيام السابقة ليوم ١٠ نيسان/أبريل فرصة لتوجيه إشارة سياسية قوية تدل على جنوحها إلى السلم، باتخاذ إجراءات بشأن جميع جوانب خطة النقاط الست، ولا سيما بالعمل العاجل والجلي على تنفيذ التزاماتها بموجب البند ٢ من الخطة، ألا وهي وقف تحركات القوات صوب المراكز السكنية والوقف الكامل لاستخدام الأسلحة الثقيلة في تلك المراكز، والشروع في سحب الحشود العسكرية من المراكز السكنية ومن حولها. وقد غدا واضحا في الأيام الخمسة المنصرمة أن تلك الإشارة ما زالت لم تَلُحْ بعد.

فأما المساعدة الإنسانية، فإن المناقشات جارية بشأن توسيع نطاق الحصول عليها وزيادة القدرة على الوصول إلى ما يقدر بمليون شخص من المحتاجين إلى تلك المساعدة. وعقب المشاركة في بعثة تقييم الأوضاع الإنسانية التي قادتها الحكومة في آذار/مارس، تقوم الأمم المتحدة حاليا، بتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بتقديم المساعدة إلى المشردين في محافظة طرطوس.

وأما المحتجزون، فقد أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية في يوم ٥ نيسان/أبريل أنها اتفقت مع الحكومة على إجراءات زيارة أماكن الاحتجاز، ويشمل ذلك القيام بزيارة فورية إلى السجن المركزي بحلب. وفي رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل، أبلغتني الحكومة بالإفراج عن

٩٧ شخصا احتجزوا لمشاركتهم في أنشطة المعارضة. وأبلغتني الحكومة أيضا بالعفو عن ٢١١ شخصا قاموا بتسليم أنفسهم.

وأما الصحافيون، فقد بعثت الحكومة السورية إلي برسالة تخبرني فيها بمنح تأشيرات الدخول لصحافيين من ٢١ مؤسسة إخبارية دولية.

وأما الأحكام العسكرية لخطة النقاط الست، فإن الحكومة السورية شددت على المسائل الأمنية في رسائل عديدة تتناول بالتفصيل الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة ضد القوات الحكومية والمدنيين والممتلكات. وأما التزامات الحكومة السورية نفسها، فقد أخبرتني بإجراء بعض التحركات العسكرية. وحسب الرسائل الموجهة إلي، فقد سحبت القوات العسكرية السورية بعض الوحدات من مدينة إدلب، ومنطقة الزبداني، ومن مواقع في محافظتي درعا، يومي ٥ و ٦ نيسان/أبريل، ودير الزور، يومي ٧ و٨ نيسان/أبريل.

ورغم هذه التأكيدات الصادرة عن الحكومة السورية، تدل تقارير موثوقة على أن القوات العسكرية السورية قامت في الفترة ذاتها بعمليات عسكرية متواصلة في مراكز سكنية، تميزت بتحركات قامت بها القوات مدعومة بنيران المدفعية. ولئن جرى سحب بعض القوات والأسلحة الثقيلة من بعض البلدات، فمن الظاهر أن هذا الأمر يقتصر في غالب الأحيان على تغيير مواقع الأسلحة الثقيلة على نحو تبقى معه المدن داخل نطاق النيران. ومن الظاهر علاوة على ذلك أن العديد من البلدات الجديدة تتعرض أيضا لعمليات عسكرية، تشمل استخدام الأسلحة الثقيلة ضد المراكز السكنية.

وبينما يصعب التأكد تماما من الوضع القائم في الميدان بسبب انعدام مراقبين تابعين للأمم المتحدة، فإن الازدياد السريع في تدفق أعداد اللاجئين إلى تركيا يدل دلالة قوية على تفاقم العنف. ففي الفترة من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، بلغ معدل اللاجئين القادمين إلى تركيا ٩٦ شخصا يوميا في المتوسط. وفي المقابل، فإن معدل اللاجئين الوافدين في الأيام التسعة الماضية قد بلغ ٧٠٧ أشخاص يوميا في المتوسط. إن ارتفاع عدد اللاجئين أمر لا يقبل الجدل وهو يبعث على القلق البالغ بالنظر إلى آثاره على الوضع داخل البلد.

وأخيرا، في رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل، وضعت الحكومة السورية شروطا جديدة لتنفيذ الخطة تنفيذا كاملا، وهي: (أ) الحصول على تأكيدات خطية باستعداد جماعات المعارضة المسلحة لوقف جميع أعمال العنف؛ (ب) ونزع سلاح الجماعات المسلحة فورا؛ (ج) والتزام بلدان المنطقة بعدم تمويل جماعات المعارضة المسلحة أو تسليحها.

وهذه المطالب الجديدة التي أبدتها سوريا إنما هي اشتراطاتٌ بَعدية لا تشكل جزءا من خطة النقاط الست التي وافقت على تنفيذها. وهذا ما يُعرِّض للخطر هدفَ وقف العنف بجميع أشكاله، مع أن وقف العنف قد غدا أمرا ملحا للغاية، ويجب أن يبدأ سريانه في الساعة ٠٠/٠٦ من يوم ١٢ نيسان/أبريل. غير أن وزير الخارجية لافروف أبلغني، في أعقاب اجتماعه بوزير الخارجية المعلم، أن الحكومة السورية لم تعد تصر على تلقي ضمانات مكتوبة، وإن كانت تريد مني أن أكفل قبول الخطة من لدن الأطراف والحكومات الأخرى بدورها.

وما زلتُ أرى أنه يجب بذل كل الجهود الممكنة للتوصل إلى وقف العنف بجميع أشكاله في ١٢ نيسان/أبريل على الساعة ٠٠/٠٦. ولقد ظللنا على اتصال وثيق مع قيادات المجلس الوطني السوري، والجيش السوري الحر، ولجان التنسيق المحلية، والجماعات الأخرى. وأجرينا اتصالات مع المعارضة بجميع أطيافها لتوضيح ما هو مطلوب منها بالموازاة مع قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها. وقد أبلغَنا أعضاءُ المعارضة، وبشكل علني، أنهم سيلتزمون بوقف كافة أشكال العنف بشرط انسحاب القوات السورية من المدن.

وفي الوقت نفسه، عمل فريق الأمم المتحدة بقيادة الجنرال مود بشكل وثيق مع السلطات العسكرية السورية لبدء التحضيرات التقنية للنشر المحتمل لمراقبين يتولون الإشراف على وقف العنف المسلح ومراقبته. ويبدو أنه قد أُحرز تقدم في المسائل التقنية، وإن كانت قد ظهرت بعض الخلافات الجوهرية. وسوف يعود الجنرال مود إلى جنيف ليقدم تقريراً عن مهمته، وأرجو أن أتمكن من موافاة مجلس الأمن بالمزيد من المعلومات في ١٢ نيسان/أبريل.

وإذا وُجدت الإرادة السياسية المطلوبة، ومضى تنفيذ خطة النقاط الست على النحو المتفق عليه، فإن وقف العنف في ١٢ نيسان/أبريل يجب أن يليه دون تأخير نشرُ آلية مراقبة دولية فعالة، الأمر الذي سيتطلب من مجلس الأمن أن يتصرف بسرعة، إذ من شأن ذلك أن يهيئ الظروف اللازمة لإيجاد حل سياسي شامل يلبي التطلعات الديمقراطية للشعب السوري.

غير أن الأحداث الأخيرة تدعو إلى القلق البالغ. فالحالة السائدة من حيث الأمن وحقوق الإنسان حالة لا يمكن القبول بها. فقد استمرت هذه الأزمة لأكثر من عام، وأسفرت عن سقوط عدد لا يُطاق من القتلى، وهي الآن تدفع بتدفقات متزايدة من اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة. وفي وقت سابق من صباح اليوم، رأيتُ بأم عيني الآثار المدمرة للأزمة في مخيم للاجئين في تركيا، على مقربة من الحدود السورية، حيث لا يخفى على أحد حجم ما يعانيه الشعب السوري. ولذلك فإن وقف العنف ضرورة ملحة.

وينبغي للقيادة السورية أن تغتنم الفرصة السانحة الآن لتحدث تغييراً جذرياً في مجريات الأمور. فمن الضروري أن تشهد الساعات الثماني والأربعون القادمة أمارات واضحة تدل على حدوث تغيير فوري ولا جدال فيه في الموقف العسكري لقوات الحكومة في جميع أنحاء البلد، وفق ما دعت إليه خطة النقاط الست، وعلى التنفيذ الكامل للبنود (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة ٢ من خطة النقاط الست، بما يمكن من وقف العنف المسلح في ١٢ نيسان/أبريل. ونحث المعارضة أيضا على أن تفي بالتزاماتها الواردة في خطة النقاط الست، وألا تعطي الحكومةَ أي ذريعة كي تتراجع عن التزاماتها. والتصريحات الواضحة التي تصدر عن المعارضة تدعو إلى التفاؤل في هذا الصدد.

وإنني على اتصال دائم مع البلدان ذات النفوذ. وأعربُ هنا عن تقديري للدعم الذي أبدته هذه البلدان لخطة النقاط الست وللجهود التي أبذلها. وإن وحدة المجتمع الدولي، ولا سيما وحدة مجلس الأمن، أمر ذو أهمية حاسمة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. وفي هذه اللحظة الحرجة، سأكون ممتنا لو أن المجلس يتصرف كهيئة موحدة في إبداء قلقه البالغ من حالة تنفيذ الالتزامات الآنية للحكومة السورية، وإقناع الأطراف بأهمية الالتزام بموعد ١٢ نيسان/أبريل. ويبقى وقف العنف بجميع أشكاله خطوةً أولى ولكن أساسية؛ ويجب عدم تأخير هذه الخطوة بوضع شروط جديدة. فالعنف يجب أن يتوقف الآن.

وآمل أن يكون بوسعي أن أقدم في ١٢ نيسان/أبريل تقييما أكثر تفصيلا للوضع على أرض الواقع.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**
المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة
وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية